

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

اللقاء الوطني للمدراء الولائيين للتشغيل  
تحت شعار

العصرنة  
تنسيق محكم من أجل خدمة عمومية أفضل

مداخلة السيد الهاشمي جعبوب  
وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

المدرسة العليا للضمان الاجتماعي – الجزائر -

السبت 10 أفريل 2021

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

- السيدات والسادة إدارات القطاع؛
- أسرة الإعلام؛
- الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية، أرحب بكم جميعاً في هذا اللقاء التنسيقي والتشاورى والتقني بعد لقاء شهر أكتوبر المنصرم، الذي سمح لنا بالوقوف على واقع وانشغالات القطاع على المستوى المحلي، وكان فرصة لإسداء التعليمات والتوجيهات الأولية.

ولقد حرصت على اللقاء بكم مجدداً، للوقوف على نتائج أعمالكم المحققة ومناقشة القضايا ذات الأولوية بالنسبة للقطاع وتوحيد الرؤى والجهود للرفع من جودة الخدمة العمومية التي يقدمها القطاع، والمساهمة في تحقيق مسعى السيد رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة، الذين يضعان مسألة محاربة البيروقراطية المعطلة للاستثمار والنشاط الاقتصادي ضمن الأولويات الوطنية.

وتحرص الحكومة مع جميع القطاعات على عصنة الإدارة وتوفير الظروف التي تسمح ببناء اقتصاد قوي ومتنوع، منتج للثروة ومناصب الشغل.

السيدات والسادة،

لقد جعلت الحكومة مسألة التشغيل هدفاً أساسياً لها من خلال بعث النشاط الاقتصادي، ووضعت آليات جديدة بدأت تؤتي ثمارها في إحداث المؤسسات الصغيرة والناشئة خاصة في مجالات اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والطاقات المتجددة والصناعات التحويلية والفلاحة والمناجم وغيرها.

وبهذا الصدد، يعمل قطاع العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي على تبسيط كل الإجراءات الإدارية ورقمنتها لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين، وإعادة النظر في مقاربة التشغيل وآلياته، ضمن رؤية اقتصادية بحتة.

حيث تعد مسألة ترقية الشغل ومحاربة البطالة من بين أهم الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية لفترة 2020-2024 التي تبنتها الحكومة، تجسيدا للالتزامات السيد رئيس الجمهورية، ولإعادة بعث الحركة الاقتصادية بعد تأثرها جراء الأزمة الصحية.

ومن هذا المنظور، يعتمد البرنامج الذي وضعه قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وفقا للمقاربة الاقتصادية الجديدة، على إحداث آليات من شأنها معالجة الفوارق القائمة بين متطلبات سوق الشغل ومخرجات التكوين المهني والتعليم العالي من جهة، وتعزيز مسار عصرنة المرفق العمومي للتشغيل عن طريق تعميم استعمال أنظمة حديثة تركز على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، من جهة أخرى.

ويتزامن لقاءنا اليوم مع شروع السلطات العمومية في تطبيق وتفعيل التقسيم الإداري الجديد الذي أفضى إلى إنشاء عشر ولايات في الجنوب.

ومن أجل التكيف مع هذا الإجراء، يتوجب على كل الفاعلين على المستوى المحلي وعلى رأسهم مدراء التشغيل الولائيين، تكثيف ومضاعفة الجهود لمرافقة هذه التحولات بالاعتماد على أساليب عمل حديثة ومبتكرة وعلى أفضل الممارسات الكفيلة بتجسيد الأهداف الاستراتيجية المسطرة من طرف الحكومة والقطاع.

وباعتباركم أنتم المدراء الولائيون للتشغيل، حلقة وصل أساسية بين الإدارة المركزية ومصالحها الخارجية، تقع على عاتقكم مهام التنسيق بين هاته المصالح، لا سيما من خلال بعث اللقاءات الدورية بين مسؤولي القطاع على المستوى المحلي.

وأخص بالذكر في هذا الشأن، تعزيز التنسيق والعمل المشترك مع مفتشيات العمل الولائية، لما تضطلع به من مهام في السهر على مدى تطبيق التشريع والتنظيم في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والمساهمة في تجسيد أهداف القطاع والحفاظ على السلم الاجتماعي.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن تطلعات سلك مفتشي العمل لتحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية تندرج ضمن اهتمامات القطاع التي نسعى لتجسيدها، سواءً تلك التي يمكن إيجاد حلولٍ لها ضمن دائرتنا الوزارية أو تلك التي تتطلب تدخل الحكومة، وسأعمل جاهدا للمرافعة من أجلها.

السيدات والسادة،

إن الجزائر بكل ولاياتها، تتوفر على طاقات كامنة و هائلة لإحداث النشاط، يتعين عليكم أنتم مدراء التشغيل المساهمة في تحديدها وتوجيه الاستثمار إليها، ومقاربتها مع التطلعات الاقتصادية على المستويين المحلي والوطني، إذ أنكم صانعو سياسة التشغيل على المستوى المحلي في إطار التجسيد الفعلي للسياسة العامة للدولة.

كما أن بلادنا تزخر بكفاءات وطاقات بشرية هائلة، تحتاج للتشجيع والتحفيز والمرافقة والتأطير، حتى تتمكن من المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ الرفاه وتحسين المستوى المعيشي الذي نطمح إليه.

و على هذا الأساس، فإنه يتعين على مصالح التشغيل المحلية مرافقة المسارات الفردية لطالبي الشغل من خلال العمل على التوجيه نحو التكوين في التخصصات التي تتوافق مع الإحتياجات الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية.

السيدات والسادة،

إن هذا اللقاء يستوقفنا للتذكير بأن الخدمة النوعية للمواطن تعتبر أولى أولوياتنا، انطلاقا من مبدأ حق المواطن في الحصول على أجود الخدمات، خاصة وأن التصرفات البيروقراطية التي نغصت حياته أفقدته الثقة في الإدارة.

في هذا المجال، فإن طموحات القطاع لضمان خدمات عالية الجودة لا حدود لها، ذلك أن استرجاع هذه الثقة مرهون بإرساء مبادئ المساواة أمام القانون و الشفافية في أداء الخدمات العمومية و سنقف على تجسيدها في الميدان بكل صرامة بكم ومعكم.

من أجل ذلك أطلب منكم الشروع فورا، في استعمال كل الحلول الرقمية التي وضعها القطاع من أجل تمكين المواطن من متابعة ملفه عن بعد و ضمان الشفافية و الإنصاف بين المرتفقين في معالجة قضاياهم بانتظام وفي حدود الأجال القانونية.

و أغتنم هذه الفرصة، لأقدم تهاني وتشجيعاتي ومؤازرتي وتدعيمي لكل إطارات وعمال القطاع على المجهودات الجبارة التي بذلوها من أجل رفع مستوى أداء القطاع، من خلال توفير عدد معتبر من الخدمات الرقمية عن بعد، وإلغاء العديد من الوثائق الورقية، وتبسيط للإجراءات الإدارية وفقا لمخطط عمل الحكومة.

إنكم اليوم أمام تحد كبير، يفرض عليكم تكثيف الجهود لضمان الانتقال السلس و الممنهج نحو الإدارة الرقمية لكل الخدمات التي يقدمها القطاع، مع ما تقتضيه من مرافقة وتحسيس وتكوين.

و في الأخير، أؤكد لكم بأن تحسين الأداء الإداري في قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يقتضي أن يعمل كل منكم بدون كلل أو ملل من أجل تنفيذ التوجيهات والتعليمات المسداة وأن يتجاوب مع طلبات المرتفقين بكل شفافية ضمن القواعد المنصوص عليها في القوانين والنظم السارية المفعول.

أشكركم جميعاً، وأجدد لكم مساندي الكاملة للمجهودات التي تبذلونها في الميدان.

أتمنى لكم كل التوفيق والسداد في مهامكم.

وأعلن عن الإفتتاح الرسمي لأشغال هذا اللقاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.